

اعتمدت الجزائر في مسيرتها من أجل تحقيق التنمية على قوانين واصلاحات اقتصادية مست على وجه الخصوص كل من الضرائب والاستثمار، حيث احتوت قوانين الضرائب والاستثمار على عدة تحفيزات جبائية وامتيازات موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعمها وترقيتها، نتطرق في هذا المبحث الى اهم الامتيازات والتحفيزات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل القوانين الضريبية وقانون الاستثمار. المطلوب الأول: التحفيزات الممنوحة في إطار القانون الضريبي